تاريخ الاستلام: 2022-09-24.....تاريخ القبول: 18-10-2022

دور المملكة العربية السعودية في دعم الثورة الجزائرية (1954-1962)

The role of the kingdom of Saudi Arabia in supporting The Algerian revolution (1954-1962)

جمال قندل/ جامعة الشلف (الجزائر)

Djamal.65kendel@gmail.com

ملخص:

يعالج المقال دور المملكة العربية السعودية في التفاعل الإيجابي مع حركة الثورة الجزائرية، منذ التفجير إلى غاية استرداد الاستقلال الوطني، من خلال مواقف واعية، إيجابية وفاعلة، توخت تقديم الدعم للقضية الجزائرية، بصور مختلفة وأشكال متعددة، ليس من خلال المحورين العربي والإسلامي فحسب، بل تعدته إلى المحور الأفروأسيوي بالمرافعة المؤسسة تاريخيا، سياسيا، وقانونيا لصالح القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة، رغم الضغوطات المختلفة والإكراهات الكثيرة رغبة في دفعها للتوقف عن دعمها.

كلمات مفتاحية: تفجير الثورة، التدويل، القضية الجزائرية، الدعم العربي، العمل الدبلوماسي، المملكة العربية السعودية.

Abstract:

The article deals with the role of the kingdom of Saudi Arabia, the positive interaction with the Algerian revolution movement ,from the begining until the restoration of national independence through conscious positive and active positions aimed at providing to the Algerian case ,in various forms and shapes, not only through the arab and Islamic axes rather ,it went beyond it to the Afro-Asian axis,with the historically ,polically and legally established plea in favor of the Algerian case at the united nation level,despite the pressure and many constraints, until it stopped supporting the Algerian revolution.

Key words : The beginning of revolution internationalization, the Algerian case, Arab support, diplomatic work, the kingdom of Saudi Arabia

مقدمة

إن السعي باتجاه تدويل القضية الجزائرية، من خلال التعريف بها على المستوى الخارجي رغبة في توضيح صورتها، فكرة، مبادئ، وأهدافا وتوسيع نطاق التأييد ومجال المساندة والتضامن، على نحو كفيل بتحسين تموقع الثورة الجزائرية، والتضييق على إدارة الاحتلال الفرنسي التي طوقّت الثورة داخليا وخارجيا، من خلال تحريك حلفائها في مختلف الهيئات والمنظمات والمنابر، فضلا عن الوسائط الإعلامية المختلفة ذات القدرة على التأثير على الرأي العام على امتداد دول العالم. جعل العمل الدبلوماسي الثوري على المستوى الدولي صعبا للغاية، وهي الحقيقة لم تغب قطّ عن قيادة الثورة التي أدركت حجم وصعوبة الرهان، لذلك ما فتئت تبحث عن الخيارات المناسبة والبدائل الممكنة لكل مرحلة.

والواضح أن المحور العربي شكّل فضاء حيويا لحركة ونشاط دبلوماسيي الثورة الجزائرية، منذ تفجيرها في الفاتح نوفمبر 1954، غير أنّ التعاطي مع القضية الجزائرية أخذ مستويات مختلفة ومتدرجة ومتباينة كذلك من حيث طبيعة الدعم والمساندة وحجمه حسب إمكانات وظروف كل بلد، بيد أن المملكة العربية السعودية، انخرطت منذ اللحظة الأولى في دعم القضية الجزائرية، ماليا وسياسيا ودبلوماسيا عبر أروقة الهيئات والمنظمات وكذا المؤتمرات الدولية والاقليمية.

والإشكالية التي ينبني عليها المقال، هي: ما المقاربة التي تبنتها المملكة العربية السعودية في تعاطيها مع القضية الجزائرية؟ وما السياق الذي كانت تتحرك في ظّله داعمة ومُرافعة لصالح القضية الجزائرية؟.

وقد اعتمدت في معالجتي للموضوع، المنهج التاريخي الوصفي من خلال تتبع الوقائع والأحداث ذات الصلة بالفعل الدبلوماسي السعودي وعرضها كرونولوجيا ووصفها وتحليل المعطيات والحيثيات المؤسسة للمواقف والمحددة للخيارات.

1- أولا : المقاربة السعودية والمرافعة من أجل القضية الجزائرية

أبانت المملكة العربية السعودية عن موقف إيجابي وفاعل تجاه الثورة الجزائرية، عكس استعدادها الكبير في الاضطلاع بمهمة شدّ أزر الثورة والوقوف إلى جانبها في ساعة العسرة، انطلاقا من رؤية واضحة، استغرقت العمل على حشد الطاقات على اختلاف طبيعتها وتسخير الإمكانات في سبيل الدفاع عن القضية الجزائرية باعتبارها قضية محورية بالنظر إلى الثقل التاريخي للاحتلال الفرنسي الجاثم على الجزائر، منذ مائة واثنتين وثلاثين سنة. ولعلّ ما جعل الأنظار تصوب نحوها ، هو أن موقفها لم يبق حبيس الطرح النظري، ولكن تجاوز بصورة إيجابية هذا الحيّز ليخرج إلى العلن من خلال الحراك المستمر لمندوبها على مستوى الجامعة العربية، والجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة وكذا مجلس الأمن، ونلحظ ذلك بشكل واضح، في فترة وجيزة بعد تفجير الثورة، حيث ذهب مندوبها في نيويورك يوم 5جانفي 1955إلى القول بأن الوضع في الجزائر خطير جدا ولابد من إبراز ما يعانيه الشعب من

السياسة الفرنسية التسلطية[1] ما جعل هذه الخطوة تثير حفيظة سلطات الاحتلال الفرنسي، ممثلة بوزارة الخارجية التي لم تهضم قطّ مثل ذلك الموقف المفاجئ لها، الأمر الذي جعلها تعيش صدمة غير مسبوقة. وبموقفها ذلك تكون السعودية، قد ساهمت في فكّ الطوق المضروب عليها ولو بنسبة قليلة من شأنها أن تعطي دفعا معنويا لوفد الثورة في التحرك نحو مزيد من التعريف بالقضية الجزائرية قصد حشد المساندة اللازمة والكافية عن طريق تدويلها.

حرصا من الثورة على تفعيل الأداء الدبلوماسي لصالح القضية الجزائرية، ضمن المحور العربي الذي ركزت عليه منذ لحظة تفجير الثورة في الفاتح نوفمبر 1954، وتماشيا مع مقتضيات بيان أوّل نوفمبر القاضي بتدويل القضية الجزائرية، لتحسين تموقع الثورة، أبصرت جبهة التحرير الوطني عن كثب القدرة الكبيرة على المرافعة لصالح القضية الجزائرية في مختلف المنابر، وخاصة الأمم المتحدة، في شخص أحمد الشقيري[2]، وهو ما دفعها إلى تقديم التماس إلى الملك سعود الفيصل حتى يعين الشقيري ممثلا للملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، وليتولى بالمناسبة الدفاع عن القضية الجزائرية[3]، خاصة وأنه عُرف بخبرته الطويلة في النضال والعمل السياسي والقانوني حيث وقع الاختيار على الشيخ محمد البشير الإبراهيمي لمراسلة الملك السعودي حول مسألة تعيين الشقيري[4].

وقد كتبت رسالة بهذا الخصوص[5]، دعا الملك سعود بن عبد العزيز، سنة 1955إلى إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول اعمال هيئة الأمم المتحدة مما سيؤهلها للدراسة من طرف المجتمع الدولي[6]، وفي خطوة عملية، لتفعيل الموقف الإيجابي من القضية الجزائرية، التقى الوفد السعودي أعضاء الدول العربية والإفريقية والأسيوية لدعم ودفع الموقف السعودي[7].

وظلّت السعودية، على تلك الحال منسجمة مع موقفها الأوّل منذ تفجير الثورة في الفاتح نوفمبر، في استغلال كل سانحة من شأنها أن توسع من دائرة المساندين للقضية الجزائرية، ولعلّ الدور الفاعل لمندوب السعودية في الأمم المتحدة، السيد أحمد الشقيري، يؤشّر على عمق الرغبة والحرص الكبير على ذلك، وهو ما سجله تصريحه الذي ذهب فيه إلى حدّ القول :" **..إن هذه الحرب المقدسة التي يشتعل لهيبها المقدس على أرض الجزائر، لا يمكن إطفاؤها إلا بالاعتراف بحقّ الشعب الجزائري بالحرية والاستقلال وتأييد حقه في عضوية الأمم المتحدة**"[8].

وفي جانفي 1959، أعلن الملك سعود، أن إعادة تطبيع العلاقات البينية مع فرنسا التي قطعت بسبب العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956[9] لا يمكن بأيّ حال من الأحوال، أن تعود إلى سابق عهدها إلا بحلّ القضية الجزائرية، وفي تهديد مباشر لإدارة الاحتلال الفرنسي، أغلظ الملك سعود في القول:" ..**أن البلاد العربية لن تكتفي بإرسال المساعدات لإخوانهم المجاهدين، بلّ إنني اقترح عليهم اتخاذ خطوة إيجابية جديدة، وهي مقاطعة فرنسا اقتصاديا، حتى تُقرّ حق إخواننا الجزائريين في حريتهم واستقلال بلادهم** "[10].

وتعاطت الحكومة الجزائرية المؤقتة، على نحو إيجابي مع تصريح الملك سعود، إدراكا منها لتداعياته الراهنة والمستقبلية على مسار القضية الجزائرية، عربيا وإفريقيا وأسيويا، لذلك بادرت من خلال ممثلها بالمملكة العربية

السعودية، الشيخ الحسين[11]، إلى مباركة الخطوة وإسداء الشكر للملك سعود على جميل صنيعه. وواصل أحمد الشقيري مسعاه الداعم للقضية الجزائرية، على مستوى هيئة الأمم، حيث أشاد في خطاب له، بجهود المملكة العربية السعودية في دعم وتعزيز موقع القضية الجزائرية، في الساحة الدولية، خاصة وأن الصراع كان قائما على أشّده بين الدول الغربية الداعمة لفرنسا، ليس في حربها في الجزائر، فحسب، بل في حملاتها الدعائية ضدّ الثورة الجزائرية، رغبة منها في تغليط الرأي العام الدولي حتى لا يتعاطى بشكل إيجابي معها. بيد أن المملكة العربية السعودية، أدركت أن المحور العربي، والإسلامي، والأفروأسيوي، يشكل مجالا حيويا للعمل السياسي والدبلوماسي، وكذا الإعلامي، من شأنه أن يُحدث التغيير المأمول، على طريق دعم القضية الجزائرية.

واللافت، أن قيادة الثورة الجزائرية، كانت تراقب عن كثب، وتثمن أيّ فعل، بغض النظر عن طبيعته ومستواه، فضلا عن المحور أو المجال الذي يمثله، طالما أنه يصبُّ في خدمة أهداف الثورة الجزائرية، لاسيما على المستوى الخارجي، الذي يستوجب إمكانات كبيرة ومتنوعة وجهودا مضنية. وهو ما نلمسه في رسالة الشكر التي أرسلها السيد كريم بلقاسم إلى الملك سعود، على جهود السعودية الداعمة للقضية الجزائرية، في خطوة تعكس عُمق الثقة القائمة في المسعى السعودي ومدى التفاعل مع مختلف الخطوات الإيجابية.

لم تقتصر الجهود السعودية على العمل داخل الهيئة الأممية لحشد المواقف السياسية عبر هذا المنبر العالمي فقط، بل وظّفت ثقلها الديني وعمقها التاريخي ومركزيتها ورمزيتها الإسلامية، في تفعيل أداء المؤتمر الإسلامي باتجاه دعم وتعزيز موقف وموقع القضية الجزائرية، حيث أقرّ المؤتمر الإسلامي الذي عقد بمكة في 19ماي 1962، أن المؤتمر يحيي حكومة الجزائر وشعبها المجاهد، ويشيد ببطولاته ويبارك كل انتصاراته وأكد أنه من واجب الشعوب الإسلامية مساعدة الجزائر ماديا وسياسيا واستنكر في الآن ذاته الفظائع التي يرتكبها جيش الاحتلال في الجزائر[12].

2- الموقف السعودي وتداعياته على العلاقات مع فرنسا

ما انفكت فرنسا تراقب عن كثب، الدول المتفاعلة إيجابيا مع القضية الجزائرية، وتسعى جاهدة لتوظيف مختلف الإمكانات والآليات للضغط عليها، سياسيا، إعلاميا واقتصاديا، كما كان الحال مع المجر بسبب إذاعة بودابست التي أذاعت بيان نوفمبر ومتابعة الوقائع والأحداث في الجزائر، على نحو أقلق إدارة الاحتلال الفرنسي وحرّك دبلوماسيتها للتحرك بسرعة لتضغط على حكومة المجر، حتى تعمد إلى صرف الاهتمام عن القضية الجزائرية[13].

والمُلاحظ أن الموقف السعودي تباين عن مواقف الدول الأخرى، على اعتبار أنه كان الرائد في الدعوة إلى وجوب تسجيل القضية الجزائرية حتى تدرس على النحو الذي يجب. ولم تُخف فرنسا امتعاضها ورفضها لذلك الدور، الذي أقلق كثيرا مختلف الدوائر الفرنسية، مخافة أن يفضي إلى التأثير على نحو إيجابي على سائر الدول،

ليس العربية منها فحسب، بل مختلف الدول الواعية بحقيقة الاستعمار والمدركة لمآلاته وتداعياته الراهنة والمستقبلية. وهو ما جعلها تسارع إلى إرسال مذكرة تقدمت بها السفارة الفرنسية بجدّة السعودية، إلى حكومة المملكة. جاء فيها على الخصوص:" **شعرت وزارة الخارجية الفرنسية، بدهشة عميقة عندما علمت عزم الحكومة السعودية على عرض القضية الجزائرية على الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن. وأن دهشتها لأشدّ بسبب أن المملكة العربية السعودية هي دون سائر الدول العربية، أظهرت حتى اليوم تفهما أكثر لقضايا شمال إفريقيا**"[14].

وأسهبت المذكرة في ذكر المستوى الجيّد للعلاقات القائمة بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، في محاولة منها لثنيها عن الذهاب بعيدا في سعيها نحو عرض القضية الجزائرية، وأعربت عن عميق رجائها وسعادتها لو قبلت السعودية فكرة العدول عن المشروع السياسي الذي حملته مراعاة للصداقة المتينة والتقليدية القائمة بين البلدين[15].

غير أن شعور المملكة العربية السعودية بثقل الروابط الدينية وعمق الأواصر الثقافية والحضارية ومتانة الشعور بوجوب الوقوف صفا مرصوصا، لمواجهة تحديات الراهن العربي والإسلامي المعاصر، جعلها تمضي في طريقها الذي رسمته، غير آبهة بالتنديدات والتحذيرات وغير مكترثة بما قد يعتري العلاقات الثنائية السعودية الفرنسية، جرّاء استمرارها على تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة.

ورغبة من السعودية في تحمل مسؤولياتها، ردّت على المذكرة الفرنسية بمذكرة مماثلة، أوضحت من خلالها حرصها على بقاء واستمرار العلاقات الثنائية بين البلدين ولكنها نبهت إلى أنه ينبغي الفصل بين العلاقات البينية ووجوب الوقوف مع الثورة الجزائرية. حيث ذهبت إلى تأكيد ذلك بالقول :"... **إن الحكومة السعودية حريصة كل الحرص، على أن تقوم بينها وبين الحكومة الفرنسية أقوى علاقات المودة والصداقة وألا يعكر هذه العلاقات، أي شيء. ولكنها تشعر في نفس الوقت، شعورا عميقا مقرونا بروح الدين والعروبة، نحو المسلمين والعرب. وخاصة نحو أهالي شمال إفريقيا. وليس في استطاعتها أن تتناسى في أي لحظة، هذه الأخوة وتحرص على السعي بكل قواها لمعاونتهم، حتى يصبحوا أحرارا مستقلين في بلادهم** "[16].

إن صلابة الموقف السعودي مع إدارة الاحتلال الفرنسي، تجاه القضية الجزائرية، أظهر هشاشة الموقف الفرنسي وعجزه في الآن ذاته، نظرا لارتباط مصالحه الاقتصادية مع السعودية بشكل كبير، ومن ثم فإنه لم يشأ التفريط فيها، لأنه أدرك مدى الخسارة التي ستنزل به. ولم تكتف المذكرة بذلك فحسب، بل دعت الحكومة الفرنسية إلى سلوك الطريق السلمي كحل ناجع للقضية الجزائرية، مثلما كان عليه الأمر مع كل من تونس والمغرب التي أبدت نية في التعاطي معهما بصورة إيجابية بمنأى عن المقاربة الأمنية التي أبانت عن فشل ذريع في إخماد جذوة المقاومة المتقدة في النفس.

وقد عبرت عن الخيار التفاوضي بين فرنسا وقادة الثورة، لتمكين الجزائر من الاستقلال، على اعتبار أن ذلك خير لفرنسا من أن تظل في مواجهات دموية مع المجاهدين. ولعل ذلك ما يحول دون تحقيق الأمن والاستقرار في

تلك المنطقة، من خلال القول:" **ولو أن الحكومة السعودية وجدت سبيلا للتفاهم مع فرنسا، على منح أولئك الإخوة حقوقهم، لما لجأت إلى مجلس الأمن**"[17].

وقد علّق الأستاذ توفيق المدني، على الموقف السعودي بالقول :"... **إن السعوديين كانوا أول من قدم لنا مالا واستمروا على إعانتنا...** "[18]. ولم يفوت رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس الفرصة، ليُجزل في الثناء على الدور السعودي، إدراكا منه لما لذلك من عظيم الأثر، في دعم وتعزيز موقع الثورة في المجتمع الدولي. حيث أنه عبّر عن "**اعتراف وتقدير حكومة الجزائر لما بذله الملك سعود، ويبذله في سبيل نصرة القضية الجزائرية، التي هي قضية الأمة العربية**"[19]. كما نحا الشيخان، الفضيل الورتلاني[20] والإبراهيمي[21]، المنحى ذاته، من حيث تقديم الشكر والإشادة بالدور السعودي، الذي اعتبر القضية الجزائرية، قضيته. ولا أدلّ من ذلك، أن الملك سعود الفيصل رفع شعار "**إنكم لستم جزائريين، أكثر مني، وأن القضية الجزائرية قضية مقدسة** "[22].

3- السعودية من المجال الأفروأسيوي إلى الأمم المتحدة

شكّل مؤتمر باندونغ مرحلة حاسمة في مسعى تدويل القضية الجزائرية، باعتباره أوّل مؤتمر طرح القضية الجزائرية[23]، من خلال البيان الختامي الذي صادقت عليه دول المجموعة الأفروأسيوية والذي أقرّ ضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري في نضاله الثوري، قصد إنهاء الوجود الاستعماري في الجزائر[24]. وقد كانت المملكة العربية السعودية حاضرة في المؤتمر وسعت مثل غيرها من أجل التعاطي بشكل إيجابي وفاعل مع القضية الجزائرية على نحو يمكن أن يدفع بها نحو أفق أكثر صدى، حيث أنها أقدمت رفقة أربعة عشر دولة إفريقية وأسيوية سنة 1955على تقديم طلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، في خطوة تنحو إلى إدراجها ضمن جدول أعمال الدورة العاشرة، انطلاقا من مبدأ الحقّ في تقرير المصير[25].

وقد جاء في نصّ الرسّالة الموجهة إلى الأمم المتحدة، على وجه الخصوص: " **... إن الممثلين الأربعة عشر يطلبون من الأمين العام، بأن يسجل موضوع قضية الجزائر، في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة** "[26]. وقد ارتكزت المذكرة على الفقرة 2 من المادة 11 من ميثاق الأمم المتحدة الذي يعطي الجمعية العامة الحقّ في مناقشة أي قضية ذات علاقة بالسلم والأمن الدوليين والقضية الجزائرية التي طُلب تسجيلها تستوفي تلك الشروط الشكلية[27].

وفي سياق دفع القضية الجزائرية، للمعالجة، عملت السعودية ضمن مجموعة الدول التي قالت بأهلية الأمم المتحدة في دراسة ومناقشة القضية الجزائرية، من خلال تقديم المسوغات والقرائن المؤسسة للرؤية التي طرحوها ودافعوا عنها بقوة، حيث تمثلت تلك الدول، على غرار السعودية في كل من العراق، ليبيريا، سوريا، لبنان، أفغانستان، أندونيسيا، باكستان، تايلاندا، اليمن، إلى جانب الاتحاد السوفياتي[28].

وفي دورة سنة 1960، وجه مندوب السعودية، التهم بشكل صريح وواضح للولايات المتحدة الأمريكية بسبب سياستها المتواطئة مع حليفتها ممثلة في إدارة الاحتلال الفرنسي، حيث أنه ذهب إلى حدّ القول:" ما الذي جعل

القضية الجزائرية ملتهبة؟[29] هل هي خطبي النارية؟ أم أن الأمر يعود إلى أسلحتكم النارية الفتاكة التي تستعملونها في الجزائر؟ وحرصا على الاستمرار في الدفاع عن الجزائر، دعّمت السعودية سنة 1962طلب الجزائر، القاضي بالانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة[30]، لتزيد من قوّة الصفّ العربي والإسلامي لتنبري مدافعة الشعوب المقهورة من أجل تقرير مصيرها في مختلف أصقاع العام.

4- السعودية وتوسيع نطاق الدعم

كانت المملكة العربية السعودية رابع دولة تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بعد كل من العراق، تونس والمغرب، والتي أعلن عن تأسيسها يوم 18 سبتمبر 1958 بالقاهرة[31] .وفي سياق العمل على تعزيز عُرى التضامن مع الثورة، زار الرئيس فرحات عباس المملكة في 6 مارس 1959، حيث التقى الملك سعود الفيصل الذي جدد تأييده ومساندته للثورة، بالقول :" **لستم جزائريين أكثر منّي**"[32]، وأبدى رئيس الوزراء السعودي الموقف ذاته، مُعبرا عن وحدة الرؤية والموقف والشعور، الرسمي والشعبي على حد سواء، بالقول :" **القضية الجزائرية، قضية مقدسة، ولذلك فهي فوق القانون وتشريع الدولة. ولذا تعطل القوانين إذا هي وقفت في وجه ما تتطلبه من جهاد في الجزائر** "[33]. وتوالت زيارات ممثلي الثورة الجزائرية للسعودية، للحفاظ على استمرارية الخطّ الداعم وتحسيس القيادة والمسؤولين السعوديين بضرورة توفير مختلف الحاجات التي ما فتئت تزداد يوما بعد يوم وخاصة مشكلة اللاجئين في كل من تونس والمغرب، واللتين شكلتا جبهة اجتماعية صعبة، بالنظر إلى الإمكانات الكبيرة التي تتطلبها لتأمين الاحتياجات، ذلك أن المأساة التي بات يحياها اللاجئون في الشتاء كما في الصيف تتطلب حلولا استعجالية وليست ظرفية، وهي نتيجة طبيعية لاستمرار العدوان الفرنسي على الجزائر. وفي هذا الصدد، زار أحمد توفيق المدني السعودية، في 11 ديسمبر 1957والتقى الملك سعود، الذي أصغى باهتمام كبير لما عرضه المدني حول الأوضاع في الجزائر، وأبلغه باستعداد المملكة لتقديم المساعدة على نحو يطمئن قلوب الجزائريين وأبلغه أن وزير المالية الشيخ سرور الصبان سيتولى مهمة متابعة المسألة[34].

ولم تطل متابعة المسألة كثيرا، حيث عاد أحمد توفيق المدني إلى الرياض يوم 3 جانفي 1958 والتقى مرة أخرى الملك سعود، الذي أعلن له بشكل قطعي وصريح، استمرار الدعم السعودي للثورة الجزائرية، التي أدرك حقيقتها راهنا ومتطلباتها مستقبلا، ما جعله يطمئن موفد الثورة، توفيق المدني بالقول:" **نحن معكم إلى النهاية ولن نتخلى عنكم أبدا، لقد قررت أننا نقوم بعد شهر بفتح اكتتاب شعبي عام، أبدأ فيه بنفسي وأضع فيه مقدارا جسيما ويشارك فيه الأمراء كما يشارك فيه الشعب وستكون النتيجة فوق ما تتصورون**"[35].

وقد فصّل وزير المالية السعودي الصبّان، حيثيات القرار الملكي لصالح الثورة الجزائرية في النقاط الآتية:

1-قرّر الملك أن يفتح الاكتتاب بمبلغ مائة مليون فرنك على أن يكون نصيب الحكومة 250 مليون وهو يضمنها.
2-أن يكون الدفع لكم رأساً حسب ما طلبتم، يوضع في حسابكم بدمشق.

3-مهما أردتم سلاحاً أو مالاً أو مسعى سياسياً، فاتصلوا بالملك رأساً بواسطة رسالة أو رسول وهو موجود لتحقيق ذلك حسب الجهد والطاقة[36].

5- الموقف العلمائي : تفعيل وتعزيز الدعم وتقوية الوحدة

لم يقتصر الدعم السعودي على الجانب المالي والسياسي والدبلوماسي، بل شهد حركة واعية وفاعلة من طرف العلماء الذين تفاعلوا وفعّلوا الدعم الشعبي من خلال التذكير بواجب الأخوة العقدية ومقتضياتها في السرّاء والضرّاء، ونبّهوا إلى خطورة التراخي والتهاون عن النُصرة .وقد تعزز الموقف السياسي للمملكة بالموقف العلمائي على نحو جعل الثورة الجزائرية ترتاح وتطمئن، خاصة وأن دعوة العلماء عمّقت كثيرا الرغبة في الجهاد بالمال، حيث كانت الدعوة للمسلمين في جميع الأصقاع عامة وللسعوديين خاصة ليهبوا لتقديم الدعم والمساعدة لإخوانهم الجزائريين الذين يعانون معاناة صعبة وخطيرة في ظلّ الاحتلال الفرنسي. حيث ذهب في هذا السياق، الشيخ ابن باز، من خلال مقال له، جاء موسوما بـ"**نداء من الجامعة الإسلامية إلى الجزائريين**"[37].

حيث دعا المسلمين عامة وسكان المملكة خاصة باسم الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، إلى مدّ يد المعونة إلى إخوانهم في الدين من أبناء الجزائر الذين أذاقهم الحكم الفرنسي الكافر شتّى صنوف العذاب. ثم توجه بالخطاب إلى المسلمين عامة بالقول:"**أيها المسلمون ..إن الجزائريين إخوان لكم في الدين وإنهم يجاهدون للتخلص من حكم كافر ملحد وإن مساعدتهم ومعاضدتهم واجبة لكل مستطيع وخاصة بالمال، مصداقا لقوله تعالى:**" انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله*ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون".

أيها المسلمون...إن إخوانكم في الجزائر بحاجة إلى أيّ معونة تقدمونها وإن كل واحد منا يستطيع ذلك بقدر إمكانه"[38].

ثم واصل حديثه، حاثا وحاضّا على تقديم الدعم على اختلاف أشكاله مستشهدا بالآيات والأحاديث التي تحضّ على التعاون والتكافل بين المسلمين، مستنكرا في الآن ذاته الوضع البائس في الجزائر، جرّاء الاحتلال الفرنسي، من خلال طرحه العناصر الآتية:

- استنكار الأعمال الوحشية المنافية للمبادئ الإسلامية والأخلاق الإنسانية الكريمة التي تقوم بها فرنسا ضدّ أهل الجزائر المجاهدين.
- وجوب العمل لتجسيد الأقوال، بالمساعدة الفعّالة لإخواننا الجزائريين.
- إخوانكم اللاجئون الجزائريون محتاجون للصدقة بالنقود والملابس وغير ذلك من أنواع المال[39].

لم يكتف الشيخ ابن باز بذلك، بل أفتى بتقديم الزكاة إلى المجاهدين الجزائريين، حيث ذهب إلى حدّ القول: "... إن المجاهدين الجزائريين في أمسّ التعضيد والمساعدة، من الزكاة وغيرها، بل صرف الزكاة فيهم من أهمّ المهمّات ومن أفضل النفقات. وقد اجتمع في المجاهدين الجزائريين مقتضيان يسوغان صرف الزكاة فيهم:

أحدهما: كونهم فقراء.

وثانيهما: كونهم مجاهدين.

والمجاهدون الجزائريون داخلون في الصنفين الأوليين (الفقراء والمساكين) وداخلون في الصنف السابع المنوه عنه بقوله تعالى" وفي سبيل الله". **والمصلحة الشرعية في مساعدة المجاهدين الجزائريين ظاهرة**"[40].

كما راسل رئيس تحرير جريدة "اليمامة" بخطاب بتاريخ 10فيفري 1958، أبدى فيه تزكيته لمقترح طرحته الجريدة، قضى باتخاذ الخامس عشر من شهر شعبان من كل سنة يوما خاصا بالجزائر، تجمع فيه التبرعات للجزائر، حيث أهاب بالأثرياء جميعا أن يساهموا في مساعدة إخوانهم الجزائريين الذين همّ في أمسّ الحاجة إلى المساعدة والتشجيع ضدّ المستعمر الظالم[41].

خاتمة

عكس الدعم السعودي للثورة الجزائرية، عُمق الإرادة السياسية والرؤية الرسمية في وجوب التعاطي على نحو إيجابي مع القضية الجزائرية التي اعتبرت قضية العرب والمسلمين والشرفاء والأحرار في أصقاع العالم، لكونها أعادت بعث الهمم وشحذ الإرادات في نفوس الشعوب المضطهدة.

وقد شكّل ثقلها الديني ورمزيتها التاريخية بالنسبة للمحورين العربي والإسلامي دافعا رئيسا لتحمل المسؤولية في التعريف على نحو جيّد بالقضية الجزائرية، وتمكين العمل الدبلوماسي الثوري من مختلف الإمكانات والوسائل فضلا عن تفعيل وتطوير الخطاب السياسي السعودي في الأمم المتحدة بشكل مستمر بالتوازي مع تطور الثورة الجزائرية من جهة واتساع نطاق الجرائم المرتكبة من طرف جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر، والتي شكلت مادة إعلامية خصبة يستأنس بها في المرافعات المختلفة لصالح القضية الجزائرية، فضلا عن تسويقها إعلاميا من خلال الخطابات والمقابلات.

واللافت أن الموقف السعودي الداعم للثورة الجزائرية، أخذ أشكالا مختلفة وصورا متعددة، وظلّ مستمرا، ولم يتلكأ ولم يتأخر أبدا، رغم الضغوطات الكثيرة التي ما فتئت تتعرض لها من طرف فرنسا وبريطانيا، وهو ما عمّق ثقة قيادة الثورة فيها وجعل جريدة المجاهد تواكب الإنجازات الدبلوماسية وتباركها وتثني في الآن ذاته على الجهود المبذولة وآثارها الإيجابية على الموقف العربي والإسلامي وكذا الإفريقي الذي بات يتناغم مع الطروحات المؤيدة للجزائر والداعمة لقضيتها.

الهوامش

[1] علي الصلابي، "**المملكة السعودية وثورة الشعب الجزائري** "، مدونات، 2018.04.19، شوهد بتاريخ 2022.09.24، على الساعة 10.57، أنظر الموقع:**https://www.aljazeera.net/blogs/2018/4/19/%D8%A7%D9% .**

[2] مناضل فلسطيني بارز، ولد في تنين جنوب لبنان، سنة 1908، ينحدر من أسرة وجهة. درس مراحله التعليمية الأول (الابتدائي، الإعدادي والثانوي في فلسطين،) ثم انتقل إلى لبنان للدراسة في الجامعة الأمريكية سنة 1926.طرد منها بسبب مشاركته الطلبة العرب في مظاهرة احتجاجية. احتك بزعماء الحركة الوطنية في فترة مبكرة وانخرط في النضال الوطني، دفاعا عن القضية الفلسطينية بلسانه وقلمه. دعته الحكومة السورية إلى الانخراط في بعثتها إلى الأمم المتحدة سنة 1949، ثم عين مساعدا للأمين العام للجامعة العربية حتى سنة 1957، ثم عينته المملكة العربية السعودية وزير دولة لشؤون الأمم المتحدة، من أجل النضال والمرافعة من أجل القضايا العربية عموما والجزائرية خصوصا...عين ممثلا لفلسطين في الجامعة العربية، وفي 1964كلف بتشكيل تنظيم سياسي خاص بالفلسطينيين وهو ما تجسد في تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية. استقال من رئاسة المنظمة بعد سنة 1967بسبب خلافه مع بعض الزعماء العرب والفلسطينيين. وتفرغ للتأليف إلى غاية وفاته في 26فيفري 1980 عن عمر ناهز 72سنة، بعد مسيرة حافلة بالنضال والعطاء الفكري والسياسي والقانوني والدبلوماسي دفاعا عن القضايا العربية والإسلامية بصدق وإخلاص ووعي وثبات. للاستزادة، ينظر: عبد الله مقلاتي، " **أحمد الشقيري دبلوماسي القضية الجزائرية في الأمم المتحدة**"، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 8، جوان 2018، ص283-285.

[3] عبد الله مقلاتي، "**أحمد الشقيري دبلوماسي القضية الجزائري في الأمم المتحدة**"، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 8، جوان 2018، ص 290.

[4] نفسه.

[5] أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ج5، ص 51-52.

[6] إخلاص بخيت الجعافرة، خديجة عبد الكريم النعيمات، **"موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الجزائرية (1954-1962) من خلال صحيفة أم القرى السعودية**، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار"، المجلد 6، عدد 3، 2012، ص 88.

[7] نفسه.

[8] نفسه، ص 89.

[9] وقع العدوان الثلاثي، الذي تشكل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، ضدّ مصر في أكتوبر 1956، للضغط على مصر عن طريق الخيار العسكري القمعي، لحملها على الإحجام عن مواصلة دعمها للثورة الجزائرية، خاصة وأنها كانت الأولى التي أذيع منها بيان أول نوفمبر 1954 عبر أمواج إذاعة صوت العرب، وساهمت بشكل كبير في توفير الدعم السياسي والإعلامي واللوجستي، فضلا عن أن وفد الثورة الجزائرية كان مقيما في القاهرة.

[10] إخلاص بخيت الجعافرة وخديجة عبد الكريم النعيمات، المرجع السابق، ص 89.

[11] **العباس الحسيني :** هو عباس بن اسماعيل بن الشيخ الحسين ، ولد في قسنطينة عام 1921م ، عالم وأديب ومناضل جزائري من كبار رجالات الإصلاح الديني والاجتماعي والسياسي في القرن العشرين الميلادي ، أكمل تحصيله العلمي بجامعة الزيتونة في تونس ، ثم ذهب إلى المغرب حيث

درس بجامعة القرويين بفاس وتخرج منها محصلاً على درجة العالمية ، بعد عودته من المغرب أنتسب لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، وسريعا ما أصبح عضواً لمكتبها الدائم وعند اندلاع الثورة الجزائرية حكمت عليه السلطات الفرنسية بالإعدام فسافر متخفيا مع الأستاذ أحمد توفيق المدني إلى فرنسا ، ومنها إلى سويسرا ، ومن ثم إلى القاهرة حيث شاركا في تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس ، ثم عين ممثلا لهذه الحكومة وللثورة الجزائرية في المملكة العربية السعودية ، اصبح أول سفير للجزائر المستقلة في المملكة العربية السعودية.

وافته المنية عام 1989م، نفسه، ص89.

[12] نفسه، ص 90.

[13] للاستزادة حول موضوع إذاعة بودابست والثورة الجزائرية، اهتماما، عرضا ومساندة، وتداعيات ذلك على فرنسا والمساومات والإغراءات التي قدمت للمجر يراجع مقالنا في هذا السياق والموسوم بـ **إذاعة بودابست وبيان أوّل نوفمبر 1954**، مجلة التاريخ المتوسطي، مجلد 2، عدد2، 2020.

([14])- أنظر: نص المذكرة كاملا، في ملحق الوثائق(الوثيقة رقم 09)، في بشير سعدوني، " **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962**"، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008، ص 434.

([15])- نفسه.

ذكر المجاهد والدبلوماسي أمحمد يزيد، في شهادة له، أن المملكة العربية السعودية أبرقت من طرف مندوبها لدى هيئة الأمم المتحدة ببرقية إلى مجلس الأمن بتاريخ 5جانفي 1955، أي بعد الثورة بشهرين، لفت نظره إلى الحالة الخطيرة التي يعيشها الشعب الجزائري جرّاء أعمال القمع والاضطهاد التي تمارسها السلطات الفرنسية في حق هذا الشعب بواسطة الجيش والبوليس الفرنسيين. كما حمّلت السلطات الفرنسية، مسؤولية ما يحدث في الجزائر، غير أن مجلس الأمن لم يدرس البرقية، ولم يعرها أي اهتمام، وأنهى اجتماعه دون أن يتطرق إلى موضوع القضية الجزائرية. أنظر: أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958**، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص 68.

([16])- بشير سعدوني، مرجع سابق، ص435.

([17])- نفسه.

([18])- أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مذكرات مع ركب الثورة**، ج3، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982، ص 361.

([19])- بشير سعدوني، مرجع سابق، ص 84.

([20])- أنظر نص الرسالة التي أرسلها الشيخ الفضيل الورتلاني، في: الورتلاني، مصدر سابق، ص 250.

([21])- أرسل الشيخ البشير الإبراهيمي، الرسالة، باسم جمعية العلماء المسلمين التي سبق له وأن زارها ، في إطار سعيه الدؤوب للتعريف بالقضية الجزائرية، بشكل واف وكاف، حتى يحشد الدعم اللازم والكفيل بدفع الثورة الجزائرية باتجاه التوسع والتجذر.

([22])- المجاهد، عدد 39، 2 أفريل 1959، ص 10.

[23] Ferhat ABBAS : **Autopsie d'une Guerre**, éditions Garnier frères, Paris, 1981, p177.

[24] البصائر، عدد 317، لـ29 أفريل 1955.

[25] عبد القادر كرليل، **تدويل القضية الجزائرية وانعكاساته على المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1955-1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 48

[26] محمد علوان، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة(1957-1958) ترجمة علي تابليت وآخرون، منشورات، م. و، د، ب، ح، و، ث أوّل نوفمبر 1954، ص 38.

[27] جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1965**، ج2، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2015، ص 159.

[28] نفسه، ص 163.

[29] علي الصلاّبي، المرجع السابق.

[30] نفسه.

[31] حول تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة وإعلان تشكيلتها والصدى وكذا الاعتراف بها، ينظر: أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**، مذكرات، ج3 مع ركب الثورة التحريرية، ج3، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2010، ص 580-581.

[32] المجاهد، عدد 39 لـ1959.04.02.

[33] نفسه.

[34] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 529.

[35] نفسه، ص 533.

[36] نفسه، ص 534.

[37] مجلة الإصلاح، السنة الحادية عشر، العدد 56، رمضان شوال1438 الموافق لـ ماي /جوان 2017.

[38] نفسه.

[39] نفسه.

[40] نفسه.

[41] نفسه.